Received : 24 / 6 / 2024 Accepted: 4 / 8 / 2024 Published : 10 / 7 / 2025

الاشتقاق في شرح مختصر الرّوضة للطّوفيّ

حسن حلو فرج أ.د. ميعاد يوسف نصر الله

hassan.h.f@uomustansiriyah.edu.iq dr.meadyousif@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية

المستخلص

المباحث الدّلاليّة بأنواعها تُعدّ جانبًا مهمًّا في علم الأصول؛ لأهمّيّتها في فَهْم النُّصوص الشّرعيَّة وتحليل مضامينها، واختصّ هذا البحث بمبحث دلاليّ مهمّ وهو الاشتقاق، وبيان أهمّيّته في الدّرس الأصوليّ عند الطّوفيّ.

إنّ اللّغة العربيّة ثرية في الاشتقاق بنوعيه الصّرفيّ والدّلاليّ، فهناك ألفاظ كثيرة في اللّغة رصدها العلماء تتفرّع إلى مشتقّات تربط بينها روابط معنويّة، فوقف البحث عند جهد الطوفيّ في هذا الجانب، إذ وجدنا في كتابه (شرح مختصر الرّوضة) إشارات إلى أهمّيّة الاشتقاق في المصطلح الأصوليّ، بِمَا ينْتج عَنهُ من توليد للألفاظ والمصطلحات، وربط بَين معاني الْكَلِمَات .

الكلمات المفتاحيَّة : الاشتقاق ، الطّوفيّ ، شرح المختصر

The derivation in the explanation of Mukhtasar Al-Rawdah by Al-Tawfi

Hassan HelouFaraj Ph.D. Miad Youssef Nasrallah

Mustansiriyah University, College of Education, Department of Arabic Language

Abstract

The semantic investigations in their various types constitute an important aspect of the field of Usul al-Fiqh (Principles of Islamic Jurisprudence), due to their significance in understanding and analyzing the meanings of religious texts. This study focuses specifically on a crucial semantic aspect: derivation, and elucidates its importance in Usul studies according to al-Tufi. The Arabic language is rich in both morphological and semantic derivation. Many words in the language have been identified by scholars as branching into derivatives that are connected by semantic bonds. The research particularly highlights al-Tufi's efforts in this area, noting references in his book SharhMukhtasar al-Rawdah to the importance of derivation in Usul terminology, and its role in generating new words and concepts, as well as linking meanings between words. The research was divided into two sections: The first - Al-Tawfi and his Ktab Sharh Mukhtasar Al-Rawdah. The second - Derivation in Sharh Mukhtasar Al-Rawdah and Al-Tawfi’s position on it.

Keywords: Derivation, Voluntariness, Sharh Al-Mukhtasar

المَبحثُ الأوَّل

الطّوفيّ وكتابُه شرح مختصر الرّوضة :

المحورُ الأوَّل : التّعريفُ بالطّوفيّ :

هو سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم بن سعيد الطّوفيّ البغداديّ. وأشهر كنية له هي: أبو الرَّبيع. "لُقب بنجم الدِّين وبألقاب أخرى مرتبطة بالمدن التي أقام فيها، مثل: الصَّرصري والبغداديّ والقوصيّ والمقدسيّ، والقدسيّ. أمّا الطُّوفيّ فنسبة إلى القرية التي ولد فيها.(البرزالي، 2019، صفحة 208/5).

 DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

وُلدَ نجم الدِّين سليمان الطّوفيّ سنة بضع وسبعين وستمائة، ذكر ولادته ابن رجب والعليمي، وابن العماد الحنبليّ، وفي (الدُّرر الكامنة) لابن حجر ((657هـ))، ويرجّح الدكتور مصطفى زيد أنّه (675هـ)، وأنّ ما وقع في كتاب ابن حجر تحريف.(ابن رجب، 2005، صفحة 404/4)

نشأ الطّوفيّ في بلدته (طوفى)، وبدأ مسيرته العلميَّة فيها منذ صغره، وكان يتنقَّل بين طوفى وصرصر، وتتلمذ على يد شيوخ هذين البلدتين، فحفظ مختصر الخرقيّ في الفقه، واللُّمع لابن جنّي في النّحو، وقرأ الفقه على ابن البوقي الحنبليّ النّحويّ. (ابن رجب، 2005، صفحة 404/4).

شيوخُهُ :

تعلَّم الطّوفيّ على يد مجموعة كبيرة من العلماء والفقهاء في أثناء مسيرته العلميَّة وسفره إلى الأمصار العربيَّة وأبرز شيوخه: مفيد الدِّين أبو محمّد عبد الرَّحمن بن سليمان الحرَّاني المتوفَّى في أوائل القرن الثامن للهجرة ، وجمال الدِّين أبو بكر أحمد بن عليّ القلانسيّ (704 هـ)، وشرف الدِّين عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطيّ (705 هـ) ، ورشيد الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر (707 هـ)، وعماد الدِّين إسماعيل بن عليّ بن الطَّبَّال البغداديّ (708 هـ) ، ومحمّد بن أبي الفتح البَعليّ (709 هـ). (الطوفي، 1987، الصفحات 22/1 – 23).

تلاميذُهُ :

لم تشِر المصادر إلاّ إلى عدد قليل من تلاميذ الطُّوفيّ، وهم : مجد الدِّين عبد الرَّحمن بن محمود بن قرطاس القُوصيّ (724 هـ)،(الإدفونيّ، 1966، صفحة 296)، ومحمّد بن أحمد بن أمين الأقشيري (739 هـ).(الطوفي، مختصر الترمذي، 2020، الصفحات 18/1 – 19).

وسديد الدِّين محمد بن فضل الله بن أبي نصر القُوصيّ المعروف بـ(ابن كاتب المرج) (745 هـ) الذي قَرَأَ فِي النَّحْو وَالْأُصُول على نجم الدّين الطّوفيّ لما قدم عَلَيْهِم بقوص.(العسقلانيّ، 1972، صفحة 395/5).

مؤلفاتُهُ :

يعدُّ الطُّوفيّ من العلماء المكثرين في التّأليف، لقد ألّفَ مجموعة كبيرة في علوم الفقه والعقيدة والتَّفسير والحديث واللُّغة، ومن كتبه في التَّفسير: الإكسير في قواعد التّفسير، وإيضاح البيان عن معنى أمِّ القرآن ، وبغية الى معرفة الفواصل ، وتفسير سورة (ق)، وتفسير سورة النبأ ، وفي العقيدة : الانتصارات الإسلاميّة في دفع شُبه النصرانيّة، وتعاليق على الأناجيل وتناقضها ، وحلال العقد في بيان أحكام المعتقد، ودرء القول القبيح بالتَّحسين والتَّقبيح(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، الصفحات 25/1 – 27).وفي أصول الفقه : كتاب الإشارات الإلهيّة والمباحث الأصوليّة ، ومختصر الرّوضة وسمّاه (البلبل)، وشرح مختصر الرّوضة ، وعلم الجذل في علم الجدل، وقاعدة في علم الكتاب والسُّنَّة ، ومعراج الوصول إلى علم الأصول ، وفي الحديث: مختصر التّرمذيّ، وشرح مختصر التّرمذيّ، وفي علوم اللّغة: الشّعار المختار على مختار الأشعار ، والصَّعقة الغضبيّة في الرّدّ على منكري العربيَّة ، وموائد الحَيس في شعر امرئ القيس (الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، الصفحات 25/1 – 32).

المحورُ الثّاني : التَّعريفُ بالكتابِ:

إنَّ كتاب (شرح مختصر الرّوضة) هو شرح للكتاب الآخر الذي ألّفه الطُّوفيّ ، وهو ((مختصر الرّوضة)) أو ((البلبل))، وهو مختصر لـ((روضة النّاظر وجنّة المناظر في أصول الفقه)) لابن قدامة المقدسيّ .

وقد ألف الطُّوفيّ كتابه هذا في سنة ثمان وسبعمائة للهجرة، حيث ذكر ذلك في صفحة 218 فقال: ((وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه – وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلوات الله على مشيئتها – في أنّ الجنّ مكلّفون بفروع الدين أم لا؟))"(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 39/1).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

مميزات الكتاب وأسلوب الطوفيّ فيه :

1 – الشّمول والاستقصاء، إذ ضمّن الطّوفيّ كتابه "جميع أبواب الأصول ومسائله المتعارف عليها ، وشرحها شرحًا وافيًا ، يذكر المسألة ويحرّرها، والأقوال فيها ، ووجهة كلّ قول ، ومناقشة الأقوال والأدلة ، ثمّ يُرجّح ما يراه راجحًا ، كلّ ذلك بأدب العلماء وأخلاق المنصفين، يوضّح ما لكلّ قول وما عليه ، ويرجع إلى الكتب المعتمدة في المذاهب والأقوال"(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 39/1).

2 – امتاز الكتاب بسهولة الأسلوب ، ووضوح العبارة . وابتعد عن الغموض واللبس في تراكيبه(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 40/1).

3 – وأورد في الكتاب الأمثلة، والاستدلال على المسائل بالنّصوص من كتاب الله وسُنّة رسوله (صلّى الله عليه وآله)، وذكر خلاف العلماء في الفروع وأدلتهم(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 40/1).

4 – من أساليب الطُّوفيّ في الكتاب تخريج الأحاديث والحكم عليها(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 40/1).

5 – للطّوفيّ رأيه الخاصّ ، ويدلّ ذلك على شخصيّته المستقلّة، وقد يعترض على ابن قدامه وعلى غيره من العلماء، وقد يُضعّف الأقوال ويختار ما يرجّحه عقله (الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 40/1).

6 – اهتمّ الطُّوفيّ في الكتاب بالجانب اللُّغويّ، ويدلّ ذلك على ثقافة الطُّوفيّ ، وسَعَة اطّلاعه، وقدرته في مفردات اللّغة العربيّة، وأساليبها (يُنظر : الطُّوفيّ، 1987، صفحة 1/ 40).

7 – ومن مميزات الكتاب استطراد الطُّوفيّ، فيخرج عن الموضوع، ولكنّه خروج محبّب، إذ يجد الإنسان من الشّوارد والفرائد ما لا يجده غيره (الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 41/1).

8– للكتاب قيمة علميَّة كبيرة عند علماء الأصول من جميع المذاهب ، وقد اعتمدوا عليه في دراساتهم وأبحاثهم(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 41/1).

مصادر الكتاب :

استند الطوفيّ إلى مصادر علميّة كثيرة في شرحه، وهذا يدلّ"على طول باع الطُّوفيّ في التَّعليم ، وسَعَة اطّلاعه على كتب العلماء ممّن سبقه أو عاصره ، وعدم اقتصاره على مذهب واحد ، بل إنّه في مطالعاته وقراءاته لم يقتصر على مذهب أهل السُّنّة ، بل ذكر آراء الطّوائف وفرق أخرى، وناقشها ، ورجع إلى بعض كتب أصحاب الدّيانات الأخرى من غير المسلمين ، وتحدّث عنها"(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 42/1).

لم يقتصر الطّوفي على كتب الأصول التي رجع إلى أشهرها وأوثقها، بل رجع إلى مصادره متعددة في فروع الثقافة الإسلاميّة ، فضمّ شرحه كتب القواعد الفقهيّة ، وكتب الفقه والخلاف والمنطق فضلاً عن كثرة رجوعه إلى كتب اللّغة العربيّة ، والتفسير والحديث، وما أكثر ما يُشير إلى كتبٍ مستقلّة في مسائل مفردة لا يجد الإنسان لها ذكرًا في أماكن أخرى(الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987، صفحة 42/1).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

المبحثُ الثّاني

الاشتقاقُ في شرحِ مختصر الرَّوضة :

المحورُ الأوّلُ: مفهومُ الاشتقاقِ، وأنواعُه، وموقفُ الطّوفيّ منه.

1.مفهُومُ الإشْتِقَاقِ:

الاشتِقاقُ لُغةً هُو الانْصِداعُ–كَما يذكرُ ابنُ فارسٍ–: "الشِّينُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى انْصِدَاعٍ فِي الشَّيْءِ".(ابن فارس، 1979، صفحة 170/3).

وفِي لِسانِ العربِ: "واشْتِقاقُ الْكَلَامِ: الأَخذُ فِيهِ يَمِينًا وَشِمَالاً. واشْتِقاقُ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ: أَخْذُه مِنْهُ. وَيُقَالُ: شَقَّقَ الكلامَ إِذَا أَخْرَجَه أَحْسَنَ مَخْرَج".(ابن منظور، 1993، صفحة 184/10).

والْمَعْنى الاصْطلاحِيُّ للاشتقاقِ قائِمٌ أيضًا على أَخْذِ اللَّفظِ مِن لفظٍ آخرَ وانصداعِه عنه، فعرّفه الجرجانيُّ بقوله: "الاشتِقاقُ: نزْعُ لفظٍ مِن آخرَ بشرطِ تناسبِهما مَعنًى وتركيبًا، وتغايرهما فِي الصِّيغةِ بحرفٍ أو بحركةٍ، وأنْ يزيدَ المُشتقُّ عَلَى المُشْتقِّ منهُ بشيءٍ".(الجرجاني، 1987، صفحة 62).

ونقلَ العكبريُّ قولَ الرُّمَّانيِّ فِي تعريفِ الاشتِقاقِ، وهُو: "اقتطاعُ فَرْعٍ من أصْلٍ يدُورُ فِي تصاريفِهِ الأصلُ، وَهَذَا يحصلُ مِنْهُ معْنى الإشْتِقَاقُ" .(العكبري، 1995، صفحة 219/2).

وجاءتْ تعريفاتُ المحدَثِينَ للاشتقاقِ متوافقةً مَعَ القدماء، ومنها تعريفُ محمّد المبارك: "هو توليدُ الألفاظِ بعضُها من بعضٍ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ بينَ الألفاظِ الَّتِي يُفترَضُ أنَّ بينَها أصلاً واحدًا ترجعُ إليهِ وتتولّدُ منه، فهو في هذهِ الألفاظِ أشبهُ بالرَّابطةِ النَّسبيَّةِ بينَ النَّاسِ".(المبارك، 2010، صفحة 60 وما يليها).

2.أنواعُ الاشتِقاقِ : حَدَدَ الْعلمَاء الإشْتِقَاق عَلَى أَرْبَعَة أَنْوَاع وَهِي:

1. الاشتِقاقُ الصَّغيرُ:

الاشْتِقاقُ الصَّغيرُ–كما يذكرُ ابن جنّي– أنْ "تأْخذُ أصْلاً مِن الأصولِ، فتتقرّاه فتجمع بينَ معانيه، وإن اختلفتْ صيغُه ومبانيه. وذلك كتركيبِ (س ل م) فإنَّك تأخذُ منهُ السَّلامةَ فِي تصريفِهِ، نحو: سَلِمَ يسْلَم وسَالِم وسَلْمَان وسَلْمَى والسَّلامَة والسَّليم: اللّديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسَّلامة ".(ابن جني، 1966، صفحة 136/2).

2.الاشْتِقاقُ الكبيرُ:

ويُسمَّى أحيانًا بالقلب اللّغويّ، ويُعرَف عند ابن جنّي بالاشتقاق الأكبر: "وهو أنْ تأخذ أصلاً من الأصول الثّلاثيَّة، فتعقد عليه وعلى تقاليبِهِ السِّتة معنًى واحدًا، تجتمع التَّراكيب السِّتَّة وما يتصرّفُ من كُلٍّ واحد منها عليه، وإنْ تباعدَ شيءٌ من ذلكَ عنه رُدَّ بلُطفِ الصَّنعة والتَّأويل" .(ابن جني، 1966، صفحة 136/2)

ويمثّل ابن جنّي على هذا النّوع بمادّة(كلم) الَّتي تعني في تقاليبها السِّتة القوّة والشِّدَّة،ويؤخذ منه "ك م ل " "م ك ل" " م ل ك" " ل ك م" " ل م ك " .(ابن جني، 1966، صفحة 136/2 وما يليها)

3. الاشْتِقاقُ الأكبر:

ويسمَّى هَذَا النَّوْع أَحْيَانًا الْإِبْدَال اللّغَوِيّ،(ابن مالك، 1999، صفحة 317)، "وهو أخذ لَفْظَة من أُخْرَى مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتّحادهما فِي أغلب الْحُرُوف مَعَ كَون المتبقي من الْحُرُوف من مخرج أَو مخرجين متقاربين مثل :نعق ونهق، وهتن وهتل، وتلب وتلم".(ابن مالك، 1999، صفحة 316 وما يليها).

وقد أورد ابن جنّي في باب " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" كثيرًا من الأمثلة على هذا النوع من الاشتقاق.(الصالح، 1960، صفحة 211).

4 . الاشْتِقاقُ الكُبَّار(النَّحت):

يُعرف قديمًا بالنَّحت، قال ابن فارس: "العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار" .(ابن فارس، الصاحبي، 1997، صفحة 209).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

وأوّل مَن أطلق هذه تسمية (الاشتقاق الكُبَّار) على النّحت هو عبد الله أمين؛ فيقول: "وقد أسميته الكبَّار بالثقيل؛ لأن الكبَّار أكبر من الكبَار بالتخفيف، والنحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة" .(أمين، 2000، صفحة 391).

ويُعدّ ابنُ فارس –كما ذكر صبحي الصّالح–إمام القائلين بالنَّحت ، إذ لم يكتفِ بالاستشهاد على هذه الظاهرة اللّغوية بالأمثلة القليلة الشائعة ، بل ابتدع لنفسه مذهبًا في القياس والاشتقاق حين رأى أنَّ الأشياء الزَّائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرّجل الشّديد:"ضِبَطرٌ" من "ضَبَط" و"ضَبَر" ، وَفِي" الصِّلِّدْم "إنه من" الصَّلد "و"الصَّدْم".(ابن فارس، الصاحبي، 1997، صفحة 221).

3.موقفُ الطّوفيِّ من الاشْتِقاقِ:

يبدو أنّ الطوفيّ يقول بالاشتقاق الصَّغير من بين أنواع الاشتقاق، إذ عرّف الاشتقاق بقوله: "هُوَ اقْتِطَاعُ لَفْظٍ مِنْ لَفْظٍ مُوَافِقٍ لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ مَعَ تَغْيِيرٍ مَا، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّا مَتَى وَجَدْنَا لَفْظَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْمَادَّةِ –وَهِيَ الْحُرُوفُ الْأُصُولُ– حَكَمْنَا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْآخَرِ، وَجَازَ لَنَا أَنْ نَشْتَقَّ مِنْ تِلْكَ الْمَادَّةِ مَا شِئْنَا، مَعَ مُرَاعَاةِ شَرْطِ الِاشْتِقَاقِ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى سَمَاعٍ" .(الطوفي، 1987، صفحة 528/1).

ويرى الطّوفيّ أنّ المصدر أصلُ جميع المشتقات"كَقَوْلِنَا: ضَرَبَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ، كُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الضَّرْبِ، لِمُشَارَكَتِهَا لَهُ فِي الْحُرُوفِ الْأُصُولِ الَّتِي هِيَ (ض ر ب)" .(الطوفي، 1987، صفحة 528/1).

وهو رأي البصريّين؛لأنّ المَصْدَر معناهُ بَسيط، ومعنى غَيْره مُرَكَّب، بخلاف رأي الكوفيّين الذي يجعل أصل المُشتقَّات: الفِعل، لأنَّ المصدر تابعٌ له في الإعلال أقَامَ إقامةَ.(الأنباري، 2003، صفحة 190/1).

ولصحّة الاشتقاق لا بدّ من توافر أركانِه، يقولُ الطّوفيّ: "وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الِاشْتِقَاقِ، أَنَّ أَرْكَانَهُ مُشْتَقٌّ، وَمُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَمَادَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ، وَهِيَ الْحُرُوفُ الْأُصُولُ فِيهِمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ مَا، بِحَرْفٍ أَوْ بِحَرَكَةٍ أَوْ بِهِمَا، بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، أَوْ بِهِمَا، عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاضِعِهِ، فَمَتَى وُجِدَ ذَلِكَ، صَحَّ الِاشْتِقَاقُ" .(الطوفي، 1987، صفحة 231).

فأَرْكَانُ الاشتقاقِ: أَرْبَعَةٌ: الْمُشْتَقُّ، وَالْمُشْتَقُّ مِنْهُ، وَالْمُشَارَكَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُرُوفِ الأصُولِ، والتَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، أَوْ بِهِمَا. ولم تقتصر دراسة الطّوفيّ للاشتقاق الصّغير على الجانب اللّفظيّ الّذي يتمثّل في إنشاء صيغة جديدة توجّه المعنى الحرفيّ للمأخذ، وما تضفيه الصّيغ الصرفيَّة من دلالات على مشتقاتها،(سنوسي، 2016، صفحة 166)، وإنّما ظهرتْ دراسة الاشتقاق في كتابه"في ظلال دلالته الوضعيَّة على أنَّه توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرّجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادّتها،ويُوحي بمعناها المشترك الأصيل،مثلما يوحي بمعناها الخاصّ الجديد" .(الصالح، 1960،صفحة 174).

المحورُ الثّاني: شواهدُ الاشْتقاقِ عند الطّوفيّ.

عالج الطّوفيّ في شرحه الاشتقاق الدّلاليّ لبعض الألفاظ والمصطلحات الشّرعيّة؛ والرّجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادّتها. وظهر هذا الرّبط جزئيًّا إذ انصبّ((الأخذ الاشتقاقيّ فيه على كلمتين وهما:(الكلمة المأخذ– الكلمة المشتقّة)، ويُعدّ هذا الاشتقاق جزئيًّا؛ حيث يقتصر النّظر فيه على المأخذ والمشتقّ فحسب)).(أسماء و سليمان، 2022، صفحة 6).

1.الأصل – الأصول :

في بيان مصطلح أصول الفقه، بيّن الطوفيّ أنّ الفقه مسْتَمَدٌّ مِنْ أَدِلَّتِهِ، وَمُسْتَنِدٌ فِي تَحَقُّقِ وَجُودِهِ إِلى الْأُصُول: الْآتِي ذِكْرُهَا يَعْنِي: الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ وَالْإِجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ.

وللتوصل لبيان دلالة الأصل، بيّن دلالته اللغويّة واشتقاقه، فقال: "وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اشْتِقَاقُهُ اللُّغَوِيُّ، فَلَمْ أَرَ فِيهِ شَيْئًا فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنِّي أَحْسَبُ أَنَّهُ مِنَ الْوَصْلِ ضِدَّ الْقَطْعِ، وَأَنَّ هَمْزَتَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، لِمَا فِي الْأَصْلِ مِنْ مَعْنَى الْوَصْلِ، وَهُوَ اتِّصَالُ فُرُوعِهِ، كَاتِّصَالِ الْغُصْنِ بِالشَّجَرَةِ حِسًّا، وَالْوَلَدِ بِوَالِدِهِ نَسَبًا وَحُكْمًا، وَالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِدَلِيلِهِ عَقْلًا" .(الطوفي، 1987، صفحة 123/1).

ولم يُرجِع أحد من اللُّغويّين دلالة الأصل إلى الْوَصْلِ ضِدَّ الْقَطْعِ، بل ورد الأصل عندهم بمعنى ما يثبت به الشيء، والأصل: أسفل كُلِّ شيءٍ،(الفراهيدي، 1980، صفحة 156/7). وبمعنى أَسَاسُ الشَّيْءِ.(ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 109/1). أمّاما ذكره من أنّ هَمْزَةَ (أصل) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، فليس في كلام العرب واو قلبت إلى همزة، وهي مفتوحة إلا حرفان عند سيبويه ، يقال:أحد ووحد، وواحد، وامرأة أناة، والأصل وناة.(يُنظر: سيبويه، 1988م، صفحة: 332/4)، وذكر ابن خالويه : "وزاد غيره أَيْنَ

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

أخيهم، يريد: أَيْنَ سفرهم والأصل: وَخْيُهم، وواحد الآلاء أَلًى، والأصل ولى كل مال زكي ذهبت أبلته أي:وبلته".(ابنخالويه، 1992،صفحة 2/548).

2.الخبر:

الخَبَر – كما يذكر الطوفيّ–"هُوَ الْقَوْلُ اللِّسَانِيُّ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْإِفَادِيِّ" ،(الطوفي، 1987، صفحة 68/2)،وحاول الطوفيّ ربط هذا المفهوم بأصل اشتقاق الخبر، ودلالته اللغوية، إذ قال: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ ؛ فِيمَا أَحْسِبُ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْخَبَارِ، وَهُوَ الْأَرْضُ الرَّخْوَةُ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ يُثِيرُ الْفَائِدَةَ، كَمَا أَنَّ الْأَرْضَ الْخَبَارَ تُثِيرُ الْغُبَارَ إِذَا قَرَعَهَا الْحَافِرُ" .(الطوفي، 1987، صفحة 68/2).

وهذا الاشتقاق بعيد، فأي صلة بين إثارة الغبار في الْأَرْضِ الرَّخْوَةِ، وإثارة الفائدة في الخبر؟؛ لذا لم يذكر أصحاب المعاجم أيّ صِلة بين الخبر والخَبَار، قال الخليل: "خبرَ: أخبَرته وخبَّرته، والخَبر: النَّبأ، ويجمع على أخبار. والخبير: العالم بالأمر. والخُبرُ: علمك بالشّيء. والخَبارُ: أرض رخوة يتعتع في الدّواب" .(الفراهيدي، 1980، صفحة 258/4).

وهذا ما دفع ابن فارس إلى عدم الرّبط المعنويّ بين الاستعمالين، فأورد لتركيب (خبر) أصلين: "الْخَاءُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ: فَالْأَوَّلُ الْعِلْمُ، وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى لِينٍ وَرَخَاوَةٍ وَغُزْرٍ". (ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 2/ 239)

أمَّا علماء الأصول والفقه فقد ذكروا هذا الاشتقاق، ومنهم: بدر الدين الزّركشيّ (الزركشي، 1994،صفحة 72/6)، والشّوكانيّ. (الشوكاني، 1999، صفحة 119/1).

3.الفحوى:

قال الطّوفيّ في مفهوم الفحوى "وَيُسَمَّى إِشَارَةً، وَإِيمَاءً، وَلَحْنًا ،يَعْنِي فَحْوَى الْكَلَامِ الْمُسْتَفَادِ لَا مِنْ صِيغَتِهِ: يُسَمَّى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَكَ الْخِيَرَةُ فِي تَسْمِيَتِهِ بِأَيِّهَا شِئْتَ... لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ كُلَّهَا يَجْمَعُهَا إِفْهَامُ الْمُرَادِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ".(الطوفي، 1987، صفحة 707/2).

وفي معنى الفحوى في اللّغة يذكر الطّوفيّ اتّجاهين:

أوّلهما– قول الْجَوْهَرِيّ : "فَحَوَى الْقَوْلِ مَعْنَاهُ وَلَحْنُهُ ، يُقَالُ : عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي فَحْوَى كَلَامِهِ وَفَحْوَاءِ كَلَامِهِ مَقْصُورًا وَمَمْدُودًا ، وَإِنَّهُ لَيُفَحِّي بِكَلَامِهِ إِلَى كَذَا وَكَذَا ، وَالْفَحَا – مَقْصُورٌ: أَبْزَارُ الْقِدْرِ بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ ، وَالْجَمْعُ أَفْحَاءٌ". (الجوهري، 1987، صفحة 2453/6).

الثّاني– الاتّجاه الآخر كشف الرّبط الاشتقاقيّين فحوى القول و(الفَحَا)، فبعد أن ذكر قول الجوهريّ آنفًا، قال: "هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ الْفَحْوَى مَأْخُوذٌ مِنَ الْفَحَا ؛لِأَنَّ فَحْوَى الْكَلَامِ تَجَاوُزُ لَفْظِهِ أَوْ مَوْضُوعِهِ إِلَى الذِّهْنِ، مُجَاوَزَةَ رَائِحَةِ الْفَحَا إِلَى الشَّمِّ" .(الطوفي، 1987، صفحة 706/2).

وهذا الغير الذي لم يسمّه الطّوفيّ هو ابنُ فارس،إذ أرجع الدّلالة المجرّدة، وهي مجاوزة الموضوع إلى الذّهن إلى دلالة حسيّة، وهي مُجَاوَزَةَ رَائِحَةِ الْفَحَا إِلَى الشَّمِّ. (ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 480/4).

4.الكلام :

ذكر الطّوفيّ حدّ الأصوليّين للكلام، "هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ" .(الطوفي، 1987، صفحة 548/1).

أمّا من جهة الاشتقاق اللّغويّ، فقال الطوفيّ: "زَعَمُوا أَنَّ الْكَلَامَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَلْمِ، وَهُوَ الْجُرْحُ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا، أَيْ: يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ فَائِدَةً، كَمَا يُؤَثِّرُ الْجُرْحُ فِي نَفْسِ الْمَجْرُوحِ أَلَمًا. وَهَذَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْكَلِمَ، فَإِنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْكَلَامِ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِمَّا اشْتُقَّ مِنْهُ الْكَلَامُ، مَعَ أَنَّ الْكَلِمَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفَائِدَةَ" .(الطوفي، 1987، صفحة 549/1).

فردّ الكلام إلى أصل حسّي، هو الكَلْم : أي الجرح بجامع التأثير في كليهما. إلاّ أنّ الطوفي يرى أنّ هذا الزّعم يعترضه (الْكَلِم)، فَإِنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْكَلَامِ، مَعَ أَنَّه لَا يَسْتَلْزِمُ الْفَائِدَةَ، أي التّأثير في نفس السّامع فَائِدَةً.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

وأجاب الطّوفيّ عن هذا الإشكال، قائلاً: "بِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بَعْضَ الْكَلِمِ، وَجَمِيعَ الْكَلَامِ مُفِيدٌ، فَاعْتُبِرَ فِي الِاشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ مُفِيدٌ، أَعْنِي الْكَلَامَ وَبَعْضَ الْكَلِمِ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْأَلْفَاظِ، فَكَانَ غَالِبُهَا مُفِيدًا، فَصَحَّ الِاشْتِقَاقُ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ". (الطوفي، 1987، صفحة 1/549).

وهذا الإشكال الذي أجاب عنه الطّوفيّ بجعل هذا الاشتقاق على جهة الغالب، لا يرد عند علماء اللغة، ومنهم ابن فارس الذي لم يجد قاسمًا معنويًّا مشتركًا بين الكلْم والكلام، فجعلهما أصلين لا أصلاً واحدًا، فقال: "(كَلَمَ) الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدلُّ على نطق مفهم، والآخر على جراح. فالأوّل الكَلام. تقول: كَلَّمته أكلِّمه تكليمًا، وهو كليمي إذا كلمك أو كلّمته... والأصل الآخر الكَلْمُ، وهو الجرحُ". (ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 131/5).

أمّا الراغب الأصفهانيّ، فعلى الرغم من الاعتماد على الرّبط الاشتقاقي المعنويّ بين الكلام والكلم، إلا أنّه لم يقيّد المعنى العامّ وهو التأثير بالمفيد، وإنّما جعل دلالة "المادّة على التّأثير المدرك بإحدى الحاسّتين السّمع أو البصر، فالكلام والكلمة ونحوهما يدرك بحاسّة السّمع والكلم أي الجرح يدرك بحاسّة البصر" .(الراغب الأصفهاني، 1992، صفحة 722).

5.الْمُبَاحُ:

الْمُبَاح في الشَّرْعِ : "مَا اقْتَضَى خِطَابُ الشَّرْعِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ مِنْ غَيْرِ مَدْحٍ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ وَلَا ذَمٍّ".(الطوفي، 1987، صفحة 386/1).

وهذا المصطلح في اللّغة –كما يذكر الطّوفيّ– "مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِبَاحَةِ، وَهِيَ الْإِظْهَارُ، يُقَالُ: بَاحَ بِسِرِّهِ، إِذَا: أَظْهَرَهُ، وَقِيلَ: مِنْ بَاحَةِ الدَّارِ وَهِيَ سَاحَتُهَا، وَفِيهِ مَعْنَى السِّعَةِ وَانْتِفَاءِ الْعَائِقِ، لِأَنَّ السَّاحَةَ تَتَّسِعُ لِلتَّصَرُّفِ فِيهَا بِالسَّعْيِ وَالْحَرَكَةِ بِحَسْبِهَا، وَالْعَائِقُ مِنْ ذَلِكَ مُنْتَفٍ فِيهَا" .(الطوفي، 1987، صفحة 386/1).

ويبدو أنّ الطوفيّ يرجّح اشتقاق الإباحة من الدّلالة الحسيّة، وهي الإظهار، وهو مذهب الزبيديّ، إذ قال: ((والأَصْلُ فِي الإِباحَة إِظهارُ الشَّيْءِ للناظِر ليتناوَلَه مَن شاءَ، وَمِنْه بَاح بسِرِّه)).(الزَّبيدي، 2001، صفحة 323/6).

أمّا الرّأي الآخر الذي ذكره الطّوفيّ في اشتقاق الإباحة، وهو أنّه مشتقّ مِنْ بَاحَةِ الدَّارِ وَهِيَ سَاحَتُهَا، فهو رأي ابنِ فارس"الْبُوحُ جُمَعُ بَاحَةٍ، وَهِيَ عَرْصَةُ الدَّارِ... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ إِبَاحَةُ الشَّيْءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْظُورٍ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ وَاسِعٌ غَيْرُ مُضَيَّقٍ" .(ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 1/315).

6. الْمَكْرُوهُ:

الْمَكْرُوهُ –كما يذكرُ الطّوفيّ–"ضِدُّ الْمَنْدُوبِ. وَهُوَ مَا مُدِحَ تَارِكُهُ، وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ" .(الطوفي، 1987، صفحة 1/382).

ثُمَّ قالَ: "إنَّ الْمَنْدُوبَ : هُوَ الْمَأْمُورُ غَيْرُ الْجَازِمِ ، وَالْمَكْرُوهَ : الْمَنْهِيُّ غَيْرُ الْجَازِمِ ، ... وَالْمَنْهِيُّ وَالْمَكْرُوهُ مَا نَفَرَ عَنْهُ الطَّبْعُ وَالشَّرْعُ" .(الطوفي، 1987، صفحة 382/1).

وملمح نفور الطَّبع والشّرع في المكروه جعل الطّوفيّ يذهب إلى اشتقاق المكروه من الكريهة، فبعد أن ذكر قول الْجَوْهَرِيِّ:"الْكَرِيهَةُ : الشِّدَّةُ فِي الْحَرْبِ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الْكُرْهُ بِالضَّمِّ : الْمَشَقَّةُ" .(الجوهري، 1987، صفحة 247/6).

قال الطوفيُّ: "قُلْتُ : فَيَجُوزُ اشْتِقَاقُ الْمَكْرُوهِ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الطَّبْعَ وَالشَّرْعَ لَا يُنَفِّرَانِ إلَّا عَنْ شِدَّةٍ وَمَشَقَّةٍ بِحَسَبِ حَالِهِمَا" .(الطّوفيّ: 382/1–383). وبذلك ردّ الدّلالة المجرّدة (المكروه) إلى أخرى حسيّة، وهي (الشّدّة والمشقّة).

وجعل بعض اللّغويّين أصل المكروه مجرّدًا وهو ضدّ المحبوب. مأخوذ من الكراهة. قال ابن فارس: "كرِهَ"الْكَافُ وَالرَّاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ" .(ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979، صفحة 5/172).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

الخاتمةُ

من أهمّ نتائجِ دراسة الاشتقاقِ عندَ الطُّوفيّ:

1.يعدّ كتاب (شرح مختصر الرّوضة) من الكتب القيّمة للعلاّمة الأصوليّ نجم الطّوفيّ، إذ تضمّن آراء فقهيّة متعدّدة، فضلاً عن مباحث لغويّة كثيرة، وقد وقف البحث على الإنجاز الصّرفيّ والدلاليّ في موضوع الاشتقاق.

2. ظهرتْ عنايةُ الطُّوفيّ بالاشتقاقِ بنوعيهِ الصّرفيّ والدّلاليّ، إذ وقف على مفهوم الاشتقاقِ الصّرفيّ، ورأى أنّ المصدرَ أصلُ جميعِ المشتقّاتِ، فضلاً عن حديثه عن أَرْكَانِ الاشتقاقِ، وهي أَرْبَعَةٌ: الْمُشْتَقُّ، وَالْمُشْتَقُّ مِنْهُ، وَالْمُشَارَكَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُرُوفِ الأصُولِ، والتَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، أَوْ بِهِمَا.

3.أدركَ الطُّوفيُّ أهمِّيّةَ الاشتقاقِ الدّلاليّ فِي المصطلحِ الأصوليِّ، بِمَا ينْتج عَنهُ من توليدٍ للألفاظ والمصطلحاتِ، إذ بيّنَ أصلَ اشتقاقِ المفرداتِ اللُّغويَّةِ، والمصطلحاتِ الشّرعيَّةِ؛ توسلًا لبيان مفهومها الشّرعيّ.

4.إنَّ الطّوفيّ في بيانِ الاشتقاقِ الدَّلاليِّ لبعضِ الألفاظِ والمصطلحات الشّرعيّة؛ والرّجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادّتها. ظهر ربطه جزئيًّا، إذ انصبّ الأخذَ الاشتقاقيَّ فيه على كلمتينِ،وهما:(الكلمة المأخذ– الكلمة المشتقّة)، فاقتصرَ النّظر فيه على المأخذ والمشتقّ فحسب.

5.وقفَ البحثُ على تكلّفِ الطّوفيِّ أحيانًا في إرجاع بعض المصطلحاتِ إلى أصولها الاشتقاقيّة.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

المصادر

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1966). *الخصائص* (المجلد 4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1992). *إعراب القراءات السّبع وعللها* (Vol. 1). (ع. العثيمين، Ed.) القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (2005). *الذيل على طبقات الحنابلة* (Vol. 1). (ع. العثيمين، Ed.) الرياض: مكتبة العبيكان.

ابن فارس، أحمد. (1979). *مقاييس اللغة* (المجلد 1). (عبد السلام هارون، المحرر) دمشق: دار الفكر.

ابن فارس، أحمد. (1997). *الصاحبي* (Vol. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1999). *من ذخائر ابن مالك في اللغة*. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

ابن منظور، جمال الدين. (1993). *لسان العرب* (المجلد 3). (اليازجي، المحرر) بيروت: دار صادر.

الإدفونيّ،أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب (1966)، *الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد*، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر.

أسماء، عمارة.، & سليمان، ياقوت محمود. (2022). *ظاهرة الاشتقاق: دراسة نظرية تطبيقية في سورة غافر*. المجلة العلمية بكلية الآداب – جامعة طنطا، 46.

أمين، عبد الله (2000). *الاشتقاق* (Vol. 2). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (Vol. 3). بيروت: المكتبة العصرية.

البرزالي، علم الدين القاسم بن محمد. (2019). *المقتفي لتاريخ أبي شامة* (Vol. 1). (ع. العثيمين، Ed.) عمان: الآثار الشرقية للنشر والتوزيع.

الجرجاني، عبد القاهر. (1987). *المفتاح في الصرف* (Vol. 1). (ع. الحمد، Ed.) بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1987). *تاج اللغة وصحاح العربية* (Vol. 4). (أ. عطار، Ed.) بيروت: دار العلم للملايين.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (1992). المفردات في غريب القرآن (Vol. 1). (ص. الداودي، Ed.) دمشق: دار القلم.

الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني. (2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1994). *البحر المحيط في أصول الفقه* (Vol. 1). عمان: دار الكتبي.

سنوسي، ربيعة. (2016). الاشتقاق الدلاليّ في الفكر اللّغويّ العربيّ. مجلة حوليات التراث، 16.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. (1999). *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول* (Vol. 1). (خ. الميس، Ed.) بيروت: دار الكتاب العربي.

الصالح، صبحي إبراهيم. (1960). *دراسات في فقه اللغة* (Vol. 1). بيروت: دار العلم للملايين.

الطوفي، نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم. (1987). *شرح مختصر الروضة* (Vol. 1). (ع. التركي، Ed.) دمشق: مؤسسة الرسالة.

الطوفي، نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم. (2020). *مختصر الترمذي (Vol. 1)*. الكويت: أسفار.

العسقلانيّ، ابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن بن محمد (1972م)، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* (Vol. 1). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (Vol. 1). (ع. النبهان، Ed.) دمشق: دار الفكر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1980). *العين*. (م. المخزومي، & إ. السامرائي، Eds.) بيروت: دار ومكتبة الهلال.

المبارك، محمد. (2010). *فقه اللغة*. دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923

References

Al-'Akkbari, Abu al-Baqa' 'Abd Allah ibn al-Husayn. (1995). *Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab* (Vol. 1). (Ed. Al-Nubhan) Damascus: Dar al-Fikr.

Al-Anbari, Abu al-Barakat Kamal al-Din. (2003). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilafbayna al- Nahwiyyin al-Basriyyinwa al-Kufiyyin* (Vol. 3). Beirut: Al-Maktabah al-Asriyyah.

Al-Asqalani, Ibn Hajar Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn ibn Muhammad (1972 AD), The Hidden Pearls in the Notables of the Eighth Century (Vol. 1). The Ottoman Encyclopedia in Hyderabad, Deccan - India.

Al-Barzali, Ilm al-Din Qasimibn Muhammad.(2019). *Al-Muqtafi li TarikhAbiShamah* (Vol. 1).Edited by Al-Uthaymeen. Amman: Al-Athar al-Sharqiyyah for Publishing and Distribution.

Al-Farahidi, al-Khalil ibn Ahmad.(1980). *Al-Ayn*. (Eds. M. al-Makhzumi& I. al-Samarra'i) Beirut: Dar waMaktabat al-Hilal.

Al-Idfuni, Abu al-Fadl Kamal al-Din Jafar ibn Thalab (1966), The Happy Omen, Comprehensive of the Names of the Nobles of Upper Egypt, Cairo: The Egyptian House for Authorship and Publishing.

Al-Jawhari, Abu Nasr Isma'ilibnHammad. (1987). *Taj al-LughahwaSihaah al-Arabiyyah* (Vol. 4). (Ed. A. 'Attar) Beirut: Dar al-Ilmlil-Malayin.

Al-Jurjani, Abdul Qahir.(1987). *Al-Miftah fi al-Sarf* (Vol. 1).Edited by Al-Hamd. Beirut: Dar Al-Risalah.

Al-Mubarak, Muhammad.(2010). *Fiqh al-Lughah*. Damascus: University of Damascus Press.

Al-Raghib al-Isfahani, Abu al-QasimHusaynibn Muhammad.(1992). *Al-Mufradat fi Gharib al-Qur'an* (Vol. 1). (Ed. S. al-Dawudi) Damascus: Dar al-Qalam.

Al-Salih, Subhi Ibrahim.(1960). *Studies in the Jurisprudence of Language* (Vol. 1). Beirut: Dar al-'Ilmlil-Malayin.

Al-Shawkani, Muhammad ibn 'Ali ibn Muhammad ibn 'Abd Allah. (1999). *Irshad al-FuhulilaTahqiq al-Haqq min 'Ilm al-Usul* (Vol. 1). (Ed. Kh. al-Mays) Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi.

Al-Tufi, Najm al-Din Sulaymanibn 'Abd al-Qawiibn al-Karim.(1987). *Al-Tufi* (Vol. 1). (Ed. Al-Turki) Damascus: Mu'assasat al-Risalah.

Al-Tawfi, Najm al-Din Sulayman ibn Abd al-Qawi ibn al-Karim. (2020). Mukhtasar al-Tirmidhi (Vol. 1). Kuwait: Asfar.

Al-Zabidi, Muhammad Murtada al-Husayni.(2001). *Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus*. Kuwait: Ministry of Guidance and Information in Kuwait.

Al-Zarkashi, Abu 'Abd Allah Badr al-Din Muhammad ibn 'Abd Allah. (1994). *Al-Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh* (Vol. 1). Oman: Dar al-Kutubi.

Amin, Abdullah. (2000). *Al-Ishtiqaaq* (Vol. 2). Cairo: Khanji Library.

Asmaa, Amara, & Suleiman, Yaqut Mahmud. (2022). *The Derivation Phenomenon: A theoretical and applied study in Surah Ghafir*. Scientific Journal of the Faculty of Arts - Tanta University, 46.

IbnFaris, Ahmad. (1979). *Muqayyis al-Lughah* (Volume 1).Edited by Abd al-Salam Harun. Damascus: Dar al-Fikr.

IbnFaris, Ahmad. (1997). *Al-Sahibi* (Vol. 1). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Jinni, Abu al-FathUthman. (1966). *Al-Khasa'is* (Volume 4). Cairo: General Egyptian Book Organization.

IbnKhalawayh, Abu Abdullah Al-Husaynibn Ahmad. (1992). *I'rab al-Qira'at al-Sab' wa 'Ilalaha* (Vol. 1). Edited by Al-Uthaymeen. Cairo: Khanji Library.

Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah. (1999). *Min Dhuha'irIbn Malik fi al-Lughah, Mas'alah min Kalami al-Imam Ibn Malik fi al-Ishtiqaaq.* Medina: Islamic University.

IbnManzur, Jamal al-Din. (1993). *Lisan al-Arab* (Volume 3).Edited by Al-Yaziji. Beirut: Dar Sader.

Ibn Rajab, Abd al-Rahmanibn Ahmad. (2005). *Al-Dhayl 'alaTabaqat al-Hanabilah* (Vol. 1).Edited by Al-Uthaymeen. Riyadh: Dar al-Abiqaan.

Sanusi, Rubi'ah. (2016). *Al-Ishtiqq al-Dalali fi al-Fikr al-Lughawi al-Arabi*.Journal of Heritage Annuals, 16.

 DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.923